

"لم نُوفّق بالعثور على الجاني"

إخفاقات جهاز إنفاذ القانون في التحقيق مع جنود وشرطيّين ومقاضاتهم إثر ارتكابهم لمخالفات جنائيّة ضدّ فلسطينيّين في الضفّة الغربيّة

الخليل، الضفّة الغربيّة (تصوير: أكتيفستيترز)



ورقة معطيات
كانون الأول 2018

تفرض إسرائيل سيطرتها على الضفة الغربية بالقوة منذ أكثر من 51 عامًا، ولذلك نرى أنّ العنف الجنود والشرطيين الإسرائيليين تجاه الفلسطينيين هو عنف قائم في صلب وجوهر نطاق منظومة الاحتلال العسكري.

تعمل بيش دين منذ ما يزيد عن العقد على توثيق الأذى الذي تلحقه قوات الأمن الإسرائيلية بالفلسطينيين وممتلكاتهم في الأراضي المحتلة. ونحن نرى أنّ معالجة منظومة إنفاذ القانون لكل ما يخص الجنود والشرطيين الذين يرتكبون الجرح والمخالفات ضدّ الفلسطينيين، هي معالجة تعجّ بالمشاكل، بعضها مشاكل عينية خاصة وبعضها بنيوية ومبدئية. وتنشر بيش دين سنويًا معطيات تفصيلية وتحليلًا معمقًا تتعلّق كلها بإخفاقات جهاز إنفاذ القانون بخصوص كلّ ما يتعلّق بالتحقيق مع جنود وشرطيين ومقاضاتهم إثر ارتكابهم لمخالفات جنائية ضدّ فلسطينيين¹.

ويضطرّ الفلسطينيون الذين لحقهم الأذى من مخالفات قوات الأمن ويسعون إلى تقديم شكوى بهذا الخصوص، إلى مواجهة منظومة إسرائيلية تضع الكثير من العراقيل أمامهم، وحتى في حال نجحوا بتقديم الشكوى فإنّ الغالبية الكبرى من الحالات تنتهي من دون فتح تحقيق لدى الجهة المحقّقة -الشرطة العسكرية المحقّقة (ميتسج) أو وحدة التحقيق مع الشرطيين (ماخس)- ما يؤدي إلى إغلاق الملفّات بعد عملية استيضاح أولية فقط. زد على ذلك أنّ نسبة ضئيلة جدًا من مجمل الشكاوى التي يقدّمها فلسطينيون جراء مخالفات وجرح ارتكبتها على ما يبدو أفراد من قوات الأمن الإسرائيليين ضدّهم في الضفة الغربية، تنتهي بتقديم لوائح اتهام².

إلى جانب ذلك، تشير المتابعة طويلة الأمد التي تجريها بيش دين إلى أنّ مسار التحقيق نفسه مليء بالعديد من المشاكل الجوهرية. ومن ضمنها نحن نتحدّث عن وتيرة تحقيق بطيئة ومسارات إجرائية تمتدّ على سنوات، وهي تمسّ منّا مباشرةً بجودة التحقيقات؛ ونتحدّث أيضًا عن غياب المهنيّة وغياب تأهيل المحققين ذي الضلة؛ وعن انعدام التعاون من طرف الجنود والشرطيين وأصدقائهم الماثلين للتحقيق، الأمر الذي لا تتحدّاه سلطات التحقيق.

وثمة ظاهرة أخرى بارزة تتمثّل في إجراء تحقيقات هزيلة وسطحية وغير وافية. ويعكس هذا التوجّه المزاج القيادي الذي يبثّه المستوى السياسي في القدس، عبر ضباط الجيش رفيعي المستوى والشرطة والنيابة، وانتهاءً بمحقّقي الشرطة العسكرية المحقّقة (ميتسج) ووحدة التحقيق مع الشرطيين (ماخس). ويؤدّي غياب الدافعية لدى سلطات التحقيق للكشف عن الحقيقة إلى إغلاق ملفّات التحقيق وإلى عدم مقاضاة جنود وشرطيين جراء مخالفات ارتكبوها ضدّ فلسطينيين. وتقوم هذه الوضعيّة بتكريس المفهوم الإسرائيلي المتعلّق بـ "أكثر جيوش العالم أخلاقيّة"، لأنّها تُفرز وهما بإنفاذ القانون، وهي تمنح الحصانة للجنود والشرطيين المُعتدين على أرض الواقع. وهكذا يؤدّي غياب محاسبة ومساءلة أفراد قوات الأمن الناشطين في الأراضي المحتلة الخاضعة للسيطرة

1 ينظر مثلًا: بيش دين، تطبيق القانون على الجنود الإسرائيليين الذين يشتهبهم بإيذاء سكان فلسطينيين- ملخص معطيات 2016 (آذار 2018)، بيش دين تقرير بديل على التقرير الإسرائيلي الرابع المقدم للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة (أيلول 2014)، بيش دين تحقيق في الظاهر - فشل التحقيق مع جنود اشتبهوا بارتكاب مخالفات ضدّ فلسطينيين (أب 2011)، للاطلاع على كل المنشورات المتعلقة بموضوع المسؤولية والمساءلة تُرجى معاينة موقع بيش دين.

2 للتوسع وتحليل المعطيات يُرجى معاينة المصدر السابق. يهّمنا القول إنّ الشرطة العسكرية المحقّقة (ميتسج) ووحدة التحقيق مع الشرطيين (ماخس) هما جهتان منفصلتان تعمل كلّ منهما وفق تدابير وأجهزة مختلفة، ومن هنا اختلاف نوعيات النقد الموجه إليهما. فمثلًا، الشرطة العسكرية المحقّقة هي جهة عسكرية تحقّق مع الجنود، أي أنّ الجيش يحقّق مع نفسه، فيما تتابع وحدة التحقيق مع الشرطيين لوزارة القضاء، في محاولة للفصل بين الجهة المحقّقة وبين الجهة الخاضعة للتحقيق. ومع ذلك، وفي السياق العيني لهذه الورقة التي تتركز في أنماط تتشارك عليها الجهتان، فإنّنا سنتحدّث عنهما كجهة واحدة.

الإسرائيلية، إلى تكريس واستنساخ الممارسات العنيفة، وإلى إلحاق المسّ الكبير بحقوق الإنسان الخاصة
بالفلسطينيين.

تتركز هذه الورقة في نمط واحد من مُجمل المشاكل التي وردت وتُرد في منشورات بيش دين على مرّ السنوات.
وهي تستعرض نماذج لخمسة ملفات تحقيق كانت "ماحش" و"ميئسح" تشتبهان بارتكاب أفراد قوات الأمن
لمخالفات جنائية فيها، إلا أنّ هذه الملفات أُغلقت بعد إخفاق المحققين في العثور على مرتكبي المخالفات، أو
لعدم بذلهم الجهود الكافية لذلك.

وترد تفاصيل هذه الحالات في مقابلات أُجرتها متطوعات وباحثو بيش دين مع ضحايا المخالفات ومع شهود
آخرين، ومن خلال مواد التحقيقات التي أُجرتها "ماحش" و"ميئسح" والتي نُقلت من الجهات المسؤولة عن
التحقيقات إلى الطاقم القضائي العامل في بيش دين، والذي يمثّل المتضررين الفلسطينيين.

الاعتداء على قاصر والتنكيل به

مت. فتى في الرابعة عشرة من عمره، كان يترعى يوم 2014/4/9 قطيع الماشية الخاضع بعائلته في حقل مجاور لقريته دير نظام، في الشكوى التي قدّمها إلى "ماحش" بوساطة بيش دين، قال إنّ سيارة جيب عسكريّة توقفت قرابة الساعة الرابعة عصرًا بجانبه، وخرج منها ثلاثة جنود بدؤوا بالركض باتجاهه، وطلبوا منه أن يفتح راحتي يديه. وبعد أن رأوا أنّهما متسختان جزؤه من رأسه ودفعوا به إلى السيارة. في داخل السيارة صرخ الجنود على مت. بأنّه ألقي الحجارة على الشارع، وضربوه بقبضاتهم وركلوه بأرجلهم، ثم قيّدوا يديه وغطوا عينيه بقطعة قماش. في البداية أخذ الجنود مت. إلى قاعدة عسكريّة وبعد قرابة الساعة نُقل إلى قاعدة أخرى. فيما بعد وضعوه ثانية في سيارة الجيب وجلبوه إلى محطة الشرطة في "شاعر بنيامين". وكان مت. طيلة هذه الفترة مقيدًا بيديه وكانت عيناه معصوبتين.

وعلى عكس ما قاله للفتى مت. في السيارة أثناء جلبه إلى الشرطة، قال الجنود للشرطي المناوب يوسي إنّ "الفتى لم يُز وهو يلقي الحجارة"³. بعد ساعة أخرى حضر الشرطي يوسي للتحقيق مع مت. وادّعى أمامه أنّه يملك صورة له وهو يلقي الحجارة. رفض الشرطي طلب مت. بأن يشاهد الصورة. في نهاية استجواب قصير وعقيم، هدّد الشرطي يوسي الفتى مت. بأنّه لو رآه ثانية في محطة الشرطة فإنّه سيكسر رأسه. فيما بعد اتصل الشرطي بوالد الفتى ونسّق معه الحضور إلى مفترق النبي صالح القريب من قريته لاصطحاب ابنه.

ورغم هذا الاتفاق، قام الجنود الذين أقلّوا مت. (لم يكونوا الجنود ذاتهم الذين اعتقلوه) بركله وألقوا به من السيارة في مفترق آخر، يبعد 15 كيلومترًا عن بيته، وكان ذلك في الليل وتركوه وحيدًا هناك، من دون نقود أو إمكانية إجراء اتصال هاتفيّ. تساعد مت. برجل غريب واتصل بوالده (الذي كان ينتظر لوقت طويل في مفترق النبي صالح من دون أن يعرف ما حلّ بابنه)، فأتى لأخذه.

يشتمل ملف تحقيق "ميثسح" الذي حصلت بيش دين عليه على شهادتي الفتى وأبيه اللتين قدّمتا لدى شرطة التحقيق العسكريّة بعد مضيّ سبعة شهور على الحادثة، وعلى مذكرة بخصوص معاينة التقارير اليوميّة للجيش والتي لم تعد بالفائدة على التحقيق، وعدة محاولات فاشلة للتحدّث هاتفيًا مع الشرطي يوسي. وقد نقل الملف من شرطة التحقيق العسكريّة إلى وحدة التحقيق مع الشرطيين للاشتباه بأنّ القوة المعتدية كانت تابعة لحرس الحدود. بعد مضيّ شهور عدّة أعيد الملف من وحدة التحقيق مع الشرطيين إلى شرطة التحقيق العسكريّة. وفي كانون الثاني/يناير 2017، وبعد قرابة ثلاث سنوات على اعتداء قوآت الأمن على فتى فلسطينيّ بوحشية وتركه وحده ليلاً، قرّرت شرطة التحقيق العسكريّة إغلاق الملفّ.

لم تُجرّ تدابير تحقيق أساسيّة ولم يُحقّق مع أيّ شرطيّ أو جنديّ، والتحقيق الذي مُوطل به لسنوات لم يُستنفد، كأقلّ ما يُقال، ولم يُعثر على الجنود أو الشرطيين الضالعين.

3 كلّ الاقتباسات في هذه الورقة مأخوذة من مستندات رسميّة حصلت عليها بيش دين من شرطة التحقيق العسكريّة ووحدة التحقيق مع الشرطيين، والموجودة في ملفات التحقيق.

نهب بيت وإلحاق الأضرار بالممتلكات

في ساعة ليل متأخرة من يوم 2015/9/2 دهمت قوة عسكرية بيت ع.أ. من الخليل وفتشته. من دون أن يكون أحد من أفراد العائلة حاضرًا. وعند عودة ع.أ. إلى بيتها وجدت باب البيت مخلوعًا وكلّ الأغراض وقطع الأثاث منثورة على الأرض. وقال لها الجيران إنّ جنودًا مع كلاب دخلوا كلّ الشقق في المبنى واعتقلوا أحد السكّان. وعندما حاولت ع.أ. ترتيب الملابس وسائر الأغراض، اكتشفت اختفاء إسورة ذهبية بقيمة 2,000 ش.ج. من غرفة النوم، ومعها مبلغ نقديّ قيمته نحو 2,500 ش.ج. وجهازا سمع لزوجها الذي يعاني مشاكل في السّمع. وفي اليوم ذاته قدّمت ع.أ. شكوى ضد النّهب في شرطة الخليل وأرقتها بصور التقطتها في الشقة.

بدأت شرطة التحقيق العسكريّة تحقيقًا، واستدعيت ع.أ. بعد ثلاثة شهور على وقوع الحادثة للإدلاء بإفادتها. وفي أثناء تقديم الإفادة وافقت ع.أ. على الخضوع لفحص الكشف عن الكذب (مع أنّها لم تكن مشتبهة بشيء)، ثم طرحوا عليها سؤالًا غريبًا -إذا تذكرنا أنّها هي وأفراد عائلتها لم يكونوا في البيت- حول ما إذا كانت تعرف هوية الوحدة العسكريّة التي دخلت بيتها.

وفي أعقاب الاعتقال في تلك الليلة، ساعد فحص بسيط في ملفات الجيش محققي "ميثسج" بالعثور على الكتيبة التابعة للواء جفعاتي التي اقتحمت بيت ع.أ. وفي محادثة هاتفية مع قائد الكتيبة جرت بعد خمسة شهور على الحادثة، ادّعى أمام المحقّقين أنّه لا يذكر الحادثة لأنّه لا يعرف هوية الجنود الذين كانوا ضمن هذه المهمة ولأنّه لا يمكن التيقّن من إجراء تفتيش في هذا البيت العينيّ التابع للمشكّية. وفي أعقاب هذه المحادثة، كتبت محققة في "ميثسج": "بما أنّه لا يمكننا التيقّن من إجراء التفتيش في بيت المشتكية، ومع عدم وجود شهود يشهدون على عملية التفتيش، فإنّ معالجة ملف التحقيق هذا قد انتهت".

ورغم ذلك، جرت عدّة تدابير تحقيق أخرى في الملف. فضابطة العمليّات التي فحصت السجّلات اليوميّة والتقارير الميدانيّة "لم تنجح بالعثور فيها على أيّ رمز يدلّ على تركيبة القوة التي نفّذت العمليّة"؛ وادّعى ضابط قسم العمليّات في الكتيبة ذات الصلة أنّ "الكتيبة لا تملك سجّل ضبط للمهمّات أو تركيبة القوّات أثناء الخروج إلى مهمّات مناطقيّة جارية ولا يحتفظ بمثل هذه المعطيات في التقارير أو السجّلات اليوميّة". وفي نهاية المطاف، وبعد قرابة السنة على الحادثة، أغلقت "ميثسج" الملف بتسوية أنّها "لم تعثر على أيّ مستند يمكن أن يدلّنا على هويّة منفذ الاعتقال".

ورغم أنّ محقّقي شرطة التحقيق العسكريّة عثروا على الكتيبة التي اقتحمت بيت ع.أ.، إلّا أنّ قائد الكتيبة تنصّل من المسؤوليّة، ولم ينجح ضباط العمليّات، ظاهريًا، بالعثور على السجّلات ذات الصلة وأغلق الملفّ من دون أن يجري التحقيق تحت التحذير مع أيّ جنديّ أو ضابط. ولم يُبذل كذلك أيّ مجهود معقول للوصول إلى الجنود الذين أجروا التفتيش، ولم يُبذل أيّ مجهود حقيقيّ للكشف عن الحقيقة.

ملف بيش دين 3122/14

اعتداء عنيف، وتهديدات، وتنكيلات متواصلة

في يوم السبت، 2014/5/17، وقرابة الساعة 11 صباحًا، خرج أ.أ. (33 عامًا) من قرية بتير لزيارة قريب له يسكن شمالي القرية. وقال في الشكوى التي قدّمها إنّ سيارة جيب بيضاء من نوع "تويوتا لاند كرويزر" توقفت إلى جانبه، وخرج منها شرطيّان من حرس الحدود، وأمسكا به من دون التفوّه بكلمة ودفعاه إلى السيارة مُلقبانه على أرضيّة سيارة الجيب. وجلس في الجيب شرطيًا حرس حدود آخران. بدأت سيارة الجيب بالسير وأخذ الشرطيّان اللذان كانا يجلسان في الخلف بركل وضرب أ.أ. وشتمه بقولهما "عربيّ ابن زانية"، "عربيّ منيك"، وغيرها من الشتائم، وبعد دقائق عدّة توقف الشرطيّون في موقع عين البلد (عين أيتمار) وخرجوا من سيارة الجيب وأنزلوا أ.أ. معهم.

شتم أحد الشرطيّين أ.أ.، وصفعه على وجهه وهذده قائلاً: "سوف تموت بعد خمس دقائق يا ابن الزانية"، فيما ضربه شرطيّ آخر بعقب بندقيّة 16M على وجهه، ما أدى إلى نزف دمويّ من أنفه، وقام شرطيّ آخر بركل أ.أ. على حنكه ورماه على الأرض. وفيما كان أ.أ. ممدّدًا على الأرض قام الشرطيّون بضربه، وركله في بطنه وصدره، ثم ضربه بقبضاتهم في كلّ أنحاء جسده. بعدها رفع الشرطيّون أ.أ. عن الأرض وقام أحدهم بتعمير سلاحه ووجّهه صوب جبهة أ.أ. وركع الضحية على ركبتيه. وقال أحد الشرطيّين للشرطيّ الذي يصوّب السلاح على رأس أ.أ. "انتظر"، ليقفز بالهواء ويضرب أ.أ. بكوعه على رأسه. ألقي أ.أ. على الأرض وتمدّد بلا حراك وهو ينزف من فمه وأنفه. اقترب شرطيّ منه وفحص النبض في رقبته وقال لأصحابه: "لقد مات". وفي نهاية هذا المسلسل الجسيم من التنكيل قام أحد الشرطيّين بركل جسد أ.أ. بقوّة إلى أن وقع من على مدرّج ترابيّ ارتفاعه متر ونصف المتر.

فقد أ.أ. وعيه، وعندما استيقظ وجد نفسه وحيدًا. وبعد أن نجح في استدعاء المساعدة نُقل إلى المستشفى وهناك أُجريت له عمليّة لجبر الكسور في الأنف والحنك ومكث في المشفى لأسبوع.

في آب 2014 التقى محقق من "ماحش" (الذي كان عربيًا بشكل استثنائيّ) مع أ.أ.، وسجّل إفادته وسافر معه عبر المسار الذي أخذه فيه الشرطيّون المعتدون حتى المكان الذي ضُرب فيه. وإلى جانب ذلك حاول المحقّق العثور على السيّارة الشرطيّة التي سافر فيها الشرطيّون وتحدّث هاتفيًا مع ضباط سير وضابط قسم التحقيقات وضباط سريّات في حرس الحدود، ولكن من دون جدوى. وفي تموز 2015 أُغلق ملفّ التحقيق بتسويغ "مُعتدّ مجهول"، عبر جملة ركيكة: "قرّرنا إغلاق الملفّ، لأننا وللأسف لم نستطع رغم الجهود التي بذلناها العثور على مرتكب المخالفة التي قدّمت الشكوى بصددها".

بعد معاناة مستندات التحقيق التي وردت من الشرطة، قدّم أ.أ. بوساطة بيش دين استئنائيًا على قرار إغلاق الملف. وادّعينا في الاستئناف أنّه يجب عدم الاكتفاء بتحقيق لم يُستنفذ للنهائية، وخصوصًا أنّ الحديث يدور عن حادثة جسيمة مفادها الضرب الوحشيّ الذي لحق بشخص بريء. وطالبت بيش دين بإصدار أمر بإعادة فتح الملف، ومن ضمن ذلك إجراء فحص واستجوابات مع شرطيّين من الممكن أن يكونوا قد مكثوا في الجوار في يوم وقوع الحادثة.

في آذار 2016 أجرى محقق من وحدة التحقيق مع الشرطيّين حادثة هاتفيّة مع الطاقم القضائيّ التابع لبيش دين، قائلاً إنّ الاستئناف والادعاءات الواردة فيه قد قُبل مبدئيًا، إلّا أنّ إعادة فتح التحقيق تستوجب تخصيص

موارد جمة، ولذلك فهم يطلبون موافقة أ.أ. على الخضوع لاختبار فحص الكذب قبل إعادة فتح التحقيق. كان أ.أ. على اتصال لشهور طويلة مع محققي وحدة التحقيق مع الشرطيين ولبنى كل متطلبات التحقيق، إلا أنه رفض الخضوع لفحص الكذب، لأن وحدة التحقيق مع الشرطيين تشكك الآن في مصداقية روايته بعد أن اعترفت بوجود اشتباه معقول بارتكاب المخالفة ووجوب الاستمرار في التحقيق، وذلك بدلاً من استنفاد مجرى التحقيق.

في آب 2016 رفضت نيابة الدولة رسمياً الاستئناف الذي قدمته بيش دين، بتسوية أ.أ. رفض الخضوع لفحص الكذب وأنه "لم يورد وصفاً عينياً للشرطيين الذين اعتدوا عليه ظاهرياً". ويأتي هذا رغم أن أ.أ. أدلى في إفادته لدى "ماخس" بمعلومات مفصلة تتعلق بالشرطيين الأربعة المعتدين، وهي معلومات لم تستخدمها وحدة التحقيق مع الشرطيين قط، إلى جانب سائر المعلومات المتعلقة بالحادثة وموقعها ونوع السيارة وما شابه.

يشير اعتراف محقق "ماخس" بأن التحقيق لم يُستنفد وثمة تدابير تحقيق أخرى يمكن إجراؤها، إلا أن الجهاز القائم لا يسعى لإجراء تحقيق جذري وكامل، الأمر الذي ينطوي على رسالة خطيرة لا تقتصر على أن جهات إنفاذ القانون غير معنية بالدفاع عن السكان المدنيين الفلسطينيين، بل على أن المنظومة برمتها -حرس الحدود ووحدة التحقيق مع الشرطيين والنيابة- مستعدة للتسليم بوجود شرطين عنيفين لا يدفون ثمن أفعالهم، ويستمرزون في مزاوله مهام حفظ الأمن النظام العام.

ملف بيش دين 2858/13

الاعتداء على طفل

في عصر يوم 2013/3/29 جرت مظاهرة جنوبي بلدة الخضّر، ألقى خلالها أطفال الحجارة صوب سيارة جيب عسكريّة، فأطلق الجنود عليهم الرصاص المعدني المغلف بالمطاط والقنابل الصوتية. وقد هربت مجموعة من الأطفال إلى المنطقة المجاورة للموقع الذي وقف فيه ع.أ. ابن الحادية عشرة عاماً، والذي كان متوجّهاً من بيته إلى بيت خالته. اقترب الجيب العسكري من ع.أ. وفتح الجندي الذي كان يجلس بجوار السائق الباب بقوة كبيرة، ليصيب مباشرة وجه الطفل، الذي وقع على الأرض وفقد وعيه. ونُقل إلى المشفى حيث خضع للعلاج المكثف إثر إصابة في الرأس، ومكث في المشفى ستة أيام، إلى جانب معاناته من إصابات في ظهره ورجليه.

في نهاية نيسان 2013 قدّم ع.أ. شكوى لدى شرطة التحقيق العسكريّة بوساطة بيش دين. وبعد مضيّ خمسة شهور على ذلك أمرت النيابة العسكريّة للشؤون العمليّاتية شرطة التحقيق العسكريّة بفتح تحقيق لاستيضاح ملابسات الحادثة، لأن ردّ اللواء ذي الصلة "لا يحوي شيئاً يمكن أن يشكّل رداً ملائماً على الحادثة".

وشمل ملف التحقيق الذي تلقته بيش دين من الجيش الإسرائيليّ تدبيريّ تحقيق اثنين: إفادة الطفل التي أدلى بها أمام "ميثسج" بعد مضيّ سنة على الحادثة وستّ محادثات هاتفيّة مع اللواء المناطقيّ أفضت إلى الحصول على التقارير اليوميّة المتعلقة بنشاطات الجيش في المنطقة. وقد جرى تلخيص ملفّ التحقيق بالقول إن معاناة التقارير اليوميّة "لم تُفض إلى شيء يمكن أن يدفع بتحقيقنا قدماً"، ولذلك "تقرّر إنهاء معالجة ملف التحقيق". وبعد مضيّ سنتين على الحادثة أُغلق الملفّ.

ثمة جنود اعتدوا على طفل فلسطيني في الحادية عشرة من عمره، إلا أنّ شرطة التحقيق العسكرية لم تبذل أقلّ ما يمكن من الجهود للتحقيق في الحادثة كما يجب، ولم تُجرِ تدابيرٍ تحقيقٍ أساسيةٍ في محاولة للعثور على الضالعين.

ملف بيش دين 3157/14

إطلاق النار على أبرياء من دون سبب

في عصر يوم الجمعة، 2014/8/1، وصل أطفال من قرية بورين إلى "بيت الشرو"، وهو بيت مهجور يقع في الجهة الشرقية من القرية. نزل صوبهم ثلاثة جنود من صوب جفعات رونين، وهي بؤرة استيطانية مجاورة. وبعد عدة دقائق نشبت مواجهة بين الأطفال وبين الجنود، الذين ألقوا عليهم قنابل صوتية والغاز المسيل للدموع. فقام وع.، وهو راعي ماشية من بورين كان على تلة مجاورة في الجهة الشماليّة، بالاتصال بـ م.ق.⁴ وهو أيضًا من سكان القرية، وأخبره بما يحدث.

انضمّ م.ق. إلى وع. ومعه كاميرا وبدأ بتوثيق الأحداث. كانا على بعد قرابة 300 متر من الأطفال ونحو 400 متر من الجنود. وفجأة، خطا أحد الجنود عدة أمتار جهة الغرب، ركع على ركبته وأطلق صلية رصاص بتصويب مباشر نحو وع. وم.ق. من دون أي استفزاز من طرفهما ومن دون أن يشكلا خطرًا أو تهديدًا يُذكران. جمع وع. وم.ق. الماشية وتركا المكان على الفور.

يشمل ملف التحقيق الذي سلّمه الجيش لبيش دين إفادتي وع. وم.ق. لدى شرطة التحقيق العسكريّة، ومذكرة تخصّ مشاهدة المحقق للشريط الذي التقطه م.ق. أثناء الحادثة، والذي يوثق الجنود وإطلاق النار. زد على ذلك أنّ محقق شرطة التحقيق العسكريّة عاين التقارير اليوميّة الخاصّة باللواء المناطقيّ، والتي اتّضح منها أنّ "الكتيبة الضالعة كانت كتيبة الاحتياط 8190". وورد في التقارير أيضًا أنّ الحادثة تخللها "بعث رسالة من قائد اللواء بعدم إطلاق النار إلّا عند وجود خطر حقيقيّ على الحياة". ويوثق ملف التحقيق، أيضًا، المحادثة التي أجزاها المحقق مع قائدة كتيبة الاستطلاع في المنطقة، والتي قالت إنّ الحادثة لم تُسجّل وهي لا تملك معلومات تتعلّق بالجنود الضالعين في الحادثة المذكورة. وقد أغلق التحقيق في تشرين الثاني 2015 بتسوية انعدام الأدلّة، رغم ما سبق أعلاه بأنّ الحادثة صوّرت.

بعد معاينة موادّ التحقيق قدّم م.ق. بوساطة بيش دين استئنافًا على إغلاق الملف وطالب بإصدار أمر بإعادة فتحه، لأنّه لم يبذل أيّ جهد من أجل محاولة العثور على الجنود الذين كانوا ضالعين في الحادثة، ورغم معرفة هوية الكتيبة التي كانوا يتبعون لها إلّا أنّه لم يُجرِ أيّ تحقيق أو مساءلة مع أيّ جنديّ أو ضابط من هذه الكتيبة. وزد على ذلك أنّ الحادثة صوّرت ويمكن بوضوح تشخيص هويات الجنود الضالعين.

4 في تلك الفترة درج م.ق. على توثيق ممارسات المستوطنين وقوات الأمن العنيفة التي لحقت بسكان بورين. وفيما بعد، انضمّ إلى طاقم بيش دين كباحث ميدانيّ.

في تموز 2017 قرّرت المدعية العسكريّة العامّة رفض الاستئناف. وادّعت أنّ "جهات التحقيق بذلت جهودًا حقيقيّة للعثور على الجنود الضالعين في الحادثة". وادّعت النيابة أنّ قائد الكتيبة ذات الصلة وثلاثة ضباط فرق أخرى أستجوبوا بخصوص الحادثة ولم ينجحوا بالتعرّف بالمشتبهين الظاهريين في الشريط، رغم أنّ ملف التحقيق الذي سلم إلى بييش دين لا يحوي أيّ توثيق لذلك.

وحتى "الدليل الدامغ" الذي سلّم إلى محقّمي شرطة التحقيق العسكريّة -أي شريط فيديو يوثق الحادثة- لم يؤدّ إلى إجراء تحقيق حقيقيّ وإلى العثور على الجنود الضالعين في إطلاق النار صوب فلسطينيّين بريئين.

[الرجاء الضغط لمشاهدة الشريط الذي صوّره مق. والذي يوثق الحادثة](#)

"لم نُوفّق بالعثور على الجاني"

إنّ منظومة إنفاذ القانون على الجنود والشرطيّين الإسرائيليّين الفاعلين في الأراضي المحتلة تسري بموجب أحكام القانون الإسرائيليّ، وبموجب ما يفرضه القانون الدوّليّ من واجبات على القوة المحتلة في الضمّة الغربيّة. ويقع على إسرائيل واجب إجراء تحقيقات ناجعة عند وجود اشتباه بارتكاب أفراد قوّات الأمن لمخالفات وجنح ضدّ فلسطينيّين، وتقديمهم للمحاكمة في الحالات الملائمة.

تشير الأمثلة التي أوردناها أعلاه إلى أنّ سلطات التحقيق لا تستكمل حتّى تدابير التحقيق الدنيا، التي تتمثّل بالعثور على القوّة العسكريّة أو الشرطيّة التي كانت في الحادثة واستجواب الضالعين أو التحقيق معهم. كما أنّ إغلاق الملفات بتسويغ "لم نُوفّق بالعثور على مرتكب المخالفة"، يشير إلى أنّ سلطات إنفاذ القانون تعتقد هي الأخرى بوجود اشتباه معقول بارتكاب مخالفة. إلّا أنّ معاينة ملفّات التحقيق نفسها تشير إلى أنّ المحقّقين لا يبذلون جهدًا حقيقيًّا للعثور على مرتكبي المخالفات. وهذا ما يحدث عند ارتكاب مخالفات داخل سيارة شُرطيّة، وفي الحالات التي تكون هوية الكتيبة التي خرجت منها القوّة معروفة، وحتى في الحالات التي يتوفر فيها شريط يوثق الحادثة ويمنّ من التعرّف بوجوه الجنود. ويتّضح من موادّ ملفّات التحقيق أيضًا غياب التعاون من طرف الضباط والجنود والشرطيّين للمساعدة في العثور على الضالعين -من المشتبهين والشهود الآخرين- وذلك بغية استيضاح ملابسات الحوادث، ونرى بشكل خاصّ عجز المحقّقين إزاء ذلك. لقد كنّا نتوقّع توثيق النشاطات الميدانيّة لقوّات الأمن في الأراضي المحتلة، بحيث يكون بالإمكان الوصول إلى من كان حاضرًا أو ضالغًا في الأفعال، كأقلّ ما يكون.

ومن خلال المتابعة المستمرة لبييش دين، واستقاءً من المعطيات الخاصّة بمئات ملفّات التحقيق، نرى عدّة أنماط موجودة في مسارات التحقيق، والتي تشير إلى انعدام رغبة منظومة إنفاذ القانون، بكلّ مستوياتها، باستنفاد الإجراءات القانونيّة مع الجنود والشرطيّين الذي يلحقون الأذى بالفلسطينيّين. وجليّ لنا أنّ نوعية التحقيقات والجهود المبذولة فيها لا تعكس القدرات الحقيقيّة المتوفّرة لدى سلطات التحقيق، وأنّ ما يقف من وراء المُطاملات ووسائل التحقيق الهزيلة، والموارد المحدودة المستثمرة فيها، وانعدام مهنيّة المحقّقين والجهد القليل الذي يستثمرونه في التحقيقات- هو سياسة إسرائيليّة متعمّدة تسعى لخلق وهم بوجود إنفاذ للقانون

وهي ليست إلا ممارسات تأتي من باب رفع العتب. أما على أرض الواقع فإن إسرائيل مستعدة لقبول وضعيّة يقوم فيها جنود وشرطيون بالخدمة في قوّاتها الأمنيّة، بعد ارتكابهم الجرائم -بعضها وحشيّة- من دون أن يُحاكموا. وهي بذلك تشجّع على مثل هذه المسلكيّات بدلاً من نبذها ورفضها.

تلخيصًا، نحن نرى أنّ جنودًا وشرطيّين يحظون بحصانة شبه مطلقة في وجه تقديمهم للمحاكمة بشأن مخالفات يرتكبونها ضدّ فلسطينيّين من سكّان الضمّة الغربيّة، الذي يُعتبرون "سكّانًا محميّين" وفق أحكام القانون الدوليّ، والرسالة الجليّة التي ترشح عن ذلك هي تبخيس حياة الفلسطينيين.

إنّ فشل المنظومة الإسرائيليّة بالتحقيق بشكل شامل وفِعّال في الشكاوى المتعلّقة بعنف الجنود والشرطيّين تجاه فلسطينيّين وتقديم الجناة للمحاكمة، يودّي إلى تطبيع هذه المخالفات، ما يجعل منها عنصرًا إضافيًا من عناصر منظومة السيطرة العسكريّة الإسرائيليّة على الأراضي المحتلّة.

إعلان بموجب القانون: "بيش دين" هي مؤسسة تعتمد غالبية مصادر تمويلها على مصادر مؤسساتيّة من دول أجنبيّة. قائمة المتبرّعين لنا ترد بالتفصيل في موقع مسجّل الجمعيات وفي موقعنا على الإنترنت. "بيش دين" تفخر بأنّها ممولة من دول تؤمن مثلنا بأنّ الاحتلال ليس شأنًا إسرائيليًا داخليًا، وتسهم في تعزيز مكانة حقوق الإنسان.